# أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهورية اليمنية

## ( دراسة ميدانية )


| الأستاذ المشارك الدكتور | الأستاذ المساعد الدكتور | المدرس المساعد |
|---|---|---|
| **عبد الحميد مانع الصيح** | **عبدالله أحمد عمر بامشموس** | **حسان حسن حسن حنش** |

**جامعة صنعاء**

**اليمن**



**ملخص**

يهدف البحث بصفة أساسية إلى تقييم أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات في اتخاذ القرارات لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهوريه اليمنية. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود إجماع بين جميع فئات عينة الدراسة على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات، ويعزز ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة مما يدل على اتساق إجاباتهم حول أهمية ما تحتويه هذه القوائم من معلومات تفيد مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية في اليمن. وقد أوصى البحث بالعديد من التوصيات كمقترحات من المؤمل أن تسهم في الارتقاء بمستوى المهنة وتحسين وتطوير وسائل الإفصاح المحاسبي في الجمهورية اليمنية، أبرزها أهمية التوسع في التعريف بالقوائم المالية المرحلية وما يمكن أن تحققه من مزايا سواء للمنشآت المصدرة لتلك القوائم أوللمستفيدين وذلك عن طريق تطوير البرامج التعليمية للجامعات مما يوفر المعرفة الكافية بهذه القوائم والأسس العلمية القائمة عليها وسبل تطبيقها وتطويرها، وكذلك إعداد الندوات وحلقات النقاش العلمي التي تؤدي إلى زيادة الوعي بهذه القوائم بين أوساط المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة القبول العام لهذه القوائم في اليمن.

**Abstract**

This research aims basically to assess the significance of interim financial statements as a source for information in decision making for the users of accounting information in the Republic of Yemen. The results showed that there is a consensus among all categories of the study sample on the importance of interim financial statements as a source of information, and enhances the lack of statistically significant differences between Answers of respondents indicating their answers about the importance of consistency in this section lists of information that users of the information in making investment decisions and economic development in Yemen. The researcher recommended a number of recommendations as proposals envisaged that contribute to the upgrading of the profession and to improve and develop the means accounting disclosure in Yemen, notably the importance of expanding the definition lists Interim Financial and can achieve the benefits of both establishments exporting beneficiaries and through the development of educational programs for universities, which provides sufficient knowledge of these statements and the scientific foundations based on them and ways applied and developed, as well as the preparation of seminars and workshops scientific debate that lead to greater awareness of these lists among investors and creditors and other users of accounting information and thereby increase public acceptance of these statements in Yemen.

Obeikandl.com

**1- مقدمة:**

أسفر التطور المحاسبي عن التأثير على شكل ومضمون القوائم المالية من حيث كمية المعلومات التي تحويها، ونوعيتها وطرائق عرضها ودرجة الإفصاح المناسبة، وتوقيت نشرها من ناحية، وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى(العيسى، 358:1199).وترتب على ذلك ظهور القوائم المالية المرحلية – شهرية، ربع سنوية أو نصف سنوية – لتلبي احتياجات المستخدمين ومساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر رشداً (الشتري،3:199536).

**2- الدراسات السابقة**

نستعرض في هذه الفقرة أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع وهي:

1) الدراسة التي أجراها (Frank, David& Marilyn: 7219)

تناولت هذه الدراسة القيمة التنبؤية للقوائم المالية المرحلية، بهدف معرفة أهم مزايا وفوائد تلك القوائم المرحلية. وأظهرت نتائج الدراسة بأن هذه القوائم تحسن بدرجة ملحوظة من قيمة المعلومات التي يمكن الحصول عليها من تحليل رقم الربح السنوي للسهم (Frank, David & Marilyn., 1972: 105-124).

2) الدراسة التي أجراها (Richard, Ross & Jerold: 8119)

تناولت هذه الدراسة أهمية القوائم المالية المرحلية كأحد وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن الكثير من تلك المنشآت حريصة على إصدار هذه القوائم بطريقة اختيارية – قبل أن تلزم SEC) بإعدادها– إدراكاً منها للمزايا والفوائد العديدة التي تنتج عنها (Richard,Ross&Jerold,1981:50-77).

3) الدراسة التي أجراها (Day: 8619)

تناولت هذه الدراسة مدى استفادة المحللين الماليين والمستثمرين العاديين من المعلومات المالية المحتواة في القوائم المالية السنوية في بريطانيا، وتوصلت الدراسة في النهاية إلى أن متخذي القرارات الاستثمارية يعطون الاهتمام الأكبر لتقرير الإدارة، ولنشر

القوائم المالية المرحلية وذلك لما لها من أهمية في عمليات التنبؤ بالمركز المالي للمنشأة (Dya,1986: 295 – 307).

4) الدراسة التي أجراها (الميهي: 3199)

تناولت هذه الدراسة أهم المنافع الاقتصادية للقوائم المرحلية والتي تعود على مستخدمي المعلومات المحاسبية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن هذه القوائم تعمل على توفير خاصية التوقيت الملائم في المعلومات المحاسبية المنشورة مما يسهم بفعالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما تعد المعلومات المرحلية أكثر أهمية للمستثمرين من المعلومات السنوية، (الميهي، 3199: 118 –718).ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نجد أنّها تبين مدى أهمية القوائم المالية في البلدان المتقدمة وهو ما حدا بالباحثين إلى التعرض لهذا الموضوع وتطبيقه في الجمهورية اليمنية كما يتضح من منهجية البحث التالية.

**3- منهجية البحث**

تعرض الفقرة التالية منهجية البحث كما يلي:

**3-1 مشكلة البحث:**

تعد القوائم المالية المرحلية إحدى مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وينبع الطلب عليها من حاجة صانعي القرارات الاقتصادية المختلفة إلى المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم عن المركز المالي ونتائج العمليات التشغيلية للمنشآت التي تقع في دائرة اهتماماتهم، ويقتضي ذلك ضرورة إعداد القوائم المرحلية وإيصالها إلى المستفيدين منها في التوقيت المناسب وبشكل يسمح بالاستفادة من المعلومات الواردة بها.وبناء على ما تقدم فإنّ محور المشكلة تدور حول معرفة مدى منفعة القوائم المرحلية في ترشيد قرارات المستخدمين للمعلومات المحاسبية بالجمهورية اليمنية.

**3-2 هدف البحث:**

يتمثل هدف البحث في التساؤل الآتي: ما هي أهمية القوائم المالية المرحلية في ترشيد قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية بالجمهورية اليمنية.

**3-3 أهمية البحث:**

يحتاج مستخدمي القوائم المالية إلى بيانات ومعلومات وقتيه تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل سليم، وهذا بدوره يتطلب إعداد ونشر قوائم مالية مرحلية موثوقه وملائمة كونها توفر معلومات حديثة ومنتظمة ومفيدة عن نشاط المنشأة ومركزها المالي في الوقت المناسب. ومن هنا تأتي أهمية البحث في التعرف على أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في اليمن. كما تأتي أهمية البحث كونه يقدم إطار فكري للقوائم المالية المرحلية مستعرضاً العوامل التي أسهمت في نشأت وتطور تلك القوائم.

**4-3 فرضيات البحث:**

من خلال أهداف البحث السابقة ولغرض الإجابة عما طرح من أسئلة سابقة، يمكن صياغة الفرضية الرئيسة للبحث على النحو التالي: **"يوجد اتفاق بين فئات عينة الدراسة (أكاديميون، محاسبون قانونيون، مستثمرون، مدراء ماليين ومدراء الحسابات بالشركات المساهمة، أعضاء الجهاز) على أهمية ما تحتويه القوائم المالية المرحلية من معلومات تفيد مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية في اليمن"**.

ويتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين تنص بشكل عام على:

أ-لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين فئات الدراسة المختلفة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية.

ب-لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين فئات الدراسة المختلفة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لأهمية القوائم المالية المرحلية لدى مستخدمي المعلومات.

**5-3 منهج البحث:**

تماشياً مع أهداف البحث وفرضياته اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يقوم على أسلوبي الدراسة النظرية، من خلال الإطلاع على عدد من الكتب والدوريات الأجنبية والعربية وإصدارات المنظمات المهنية المرتبطة بموضوع البحث، والدراسة الميدانية بالاعتماد على استمارة الاستبيان.

**3-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

تمت عملية تحليل بيانات واستخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع العينة، وأهداف الدراسة، وذلك باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه (ANOVA) (الزعبي والطلافحة، 3200، 154180-) (بشير وخواجة، 3200، 1- 126).

**3-7 حدود البحث:**

اقتصر البحث في اختيار عينة الدراسة الميدانية على الفئات الموجودة بأمانة العاصمة، نظراً لتواجد معظم المراكز الرئيسة لشركات التأمين والشركات الصناعية والبنوك ومكاتب المحاسبة الدولية فيها، ولذلك تعد عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، كما ساعدت على سهولة الاتصال وتوفير الوقت والتكلفة عند مناقشة عينة الدراسة غير مرة.

**أولاً: الإطار الفكري للقوائم المالية المرحلية**

يعرض هذا الجزء العوامل البيئية التي أسهمت في نشأة وتطور القوائم المالية المرحلية وأهمية وخصائص تلك القوائم كما يلي:

**1- العوامل البيئية التي أسهمت في نشأة وتطور القوائم المالية المرحلية**

تغيرت أهداف المحاسبة جوهرياً في النصف الأخير من القرن العشرين، إذ لم تعد هذه الأهداف تتركز في توفير المعلومات التاريخية عن الربحية والمركز المالي للمنشأة من خلال القوائم المالية السنوية، بل غدا من ضمن أهدافها توفير معلومات محاسبية ملائمة تمكن من التنبؤ بالأرباح المتوقعة (غلاب وباكحيل، 1119-12:85). والمحصلة أن سارعت الهيئات والمنظمات المشرفة على مهنة المحاسبة إلى إجراء الدراسات التي يمكن أن تساهم في تطوير القوائم المالية السنوية لكي تصبح أكثر بساطة وقابلية للفهم وملاءمة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ولقد أسفرت هذه الدراسات عن مجموعة من القوائم المالية الجديدة في مجال التطبيق المحاسبي بهدف خدمة تلك

التطورات البيئية الحديثة التي شهدها العالم بأكمله خلال القرن العشرين، ومنها القوائم المالية المرحلية(عبد المجيد، 5199: 419).

**1-1- التطور التاريخي للقوائم المالية المرحلية**

قبل أن يقوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting (IASB Standards Board بإصدار المعيار الدولي رقم (34) – معيار التقارير المالية المرحلية – نشأت ممارسات مختلفة في العديد من بلدان العالم، بخصوص كل من: فترة القوائم المالية المرحلية، والمبادئ والممارسات المحاسبية التي يجب تطبيقها عند إعداد هذه القوائم (Mensah& Werner, 2006:3). ففي سنة 2190 قامت شركة أمريكية يطلق عليها ( The United States Steel Corporation) بنشر قوائم مالية مرحلية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية (Sekhar,2004:449). وفي سنة 1019 طلبت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) New York Stock Exchange من المنشآت المسجلة لديها إعداد وتقديم قوائم مالية مرحلية، دون أن تحدد كيفية إعدادها أو الالتزام بها (Taylor, 1965:89). وفي سنة 3419م أوصت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) Securities and Exchange Commission بعرض قوائم مرحلية ربع سنوية (Butler&Others,2002:6). وفي سنة 4619 اعترفت (SEC) بحاجة المستثمرين إلى قوائم مالية مرحلية، ولهذا ألزمت المنشآت المسجلة بها إعداد قوائم مرحلية ربع سنوية عن المبيعات (حمد، 3199: 67)، واستمر الوضع على هذا الحال إلى أن تم إلغاء هذا المتطلب من قبل (SEC) سنة 5319م (Mensah&Werner,2006:5). وفي سنة 6219م ألزمت البورصة الأمريكية للأوراق المالية (AMEX)American Stock Exchange جميع المنشآت المسجلة في البورصة إعداد قوائم مالية مرحلية ربع سنوية (Butler& others,2002: 7). وفي سنة 7319م أصدر مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي (APB) Accounting Principle Board الرأي المحاسبي رقم (28) بعنوان: التقارير المالية المرحلية، وقد أوضح هذا الرأي الإرشادات الخاصة بكيفية إعداد القوائم المالية المرحلية (APB,1973,Par.1). واستكمالاً لجهود (APB) تناول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) Financial Accounting

Standards Board دراسة القوائم المالية المرحلية، فأصدر القائمة رقم(3) سنة 7419م بعنوان: التغيرات المحاسبية في القوائم المالية المرحلية ( FASB, Statement No. 3, 1974: 1-16). وفي مايو 5200م أصدر FASB) القائمة رقم (415) بعنوان: التغيرات المحاسبية وتعديلات الأخطاء، التي تناولت في الفقرات(15–16) التقرير عن التغيرات في المبادئ المحاسبية التي قد تحدث أثناء الفترة المرحلية، على أن يتم معالجتها بأثر رجعي ( FASB , Statement No.154, 2005: 6-7).

وفي ذات الوقت أدركت بقية البلدان الأخرى أهمية الحاجة إلى إصدار قوائم مالية مرحلية أكثر ملائمة من القوائم المالية السنوية. ففي المملكة المتحدة ظهرت القوائم المالية المرحلية سنة 2199 اذ أوصت لجنة كاد بوري (Cadbury) إلزام المنشآت البريطانية المسجلة بسوق المال إصدار قوائم مالية مرحلية، وفي سنة 7199م أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASBGB) The Accounting Standards Board of Great Britain's، بيان بعنوان: القوائم المالية المرحلية "Interim Financial Statements"، بهدف توضيح كيفية إعداد هذه القوائم والعناصر الواجب الإفصاح عنها (Mangena,2004:4-5). أما في كندا فقد ظهرت القوائم المالية المرحلية الربع سنوية سنة 7119 من خلال متطلبات المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين(CICA) Canadian Institute of Chartered Accountants، ثم عدل ذلك بمعيار جديد بعنوان: القوائم المالية الداخلية، والذي نشر من قبل(CICA) (Mensah& Werner,2006:6). وفي اليابان كان طول الفترة المحاسبية للمنشآت اليابانية ستة أشهر بموجب قانون الأوراق المالية لسنة 7119، وفي سنة 7719م أصدر مجلس التشاور الخاص بالمحاسبة التجارية الياباني (BADC) Business Accounting Deliberation Council تقريراً بعنوان: معايير المحاسبة والمراجعة في القوائم المالية المرحلية، وفي سنة 7199م أصدر المجلس معياراً محاسبياً بعنوان: القوائم المالية الموحدة المرحلية، ألزم المنشآت المسجلة ببورصة طوكيو للأوراق المالية بضرورة إعداد قوائم مالية مرحلية نصف سنوية (BADC,1998:1-2). وفي استراليا أصدر مجلس معايير المحاسبة الاسترالي (AASB) The Australia

Accounting Standards Board سنة 4199م القائمة رقم (2910) بعنوان: الحسابات الموحدة والحسابات النصف سنوية، وفي أكتوبر 2000م أصدر (AASB) المعيار رقم(134) بعنوان: التقارير المالية المرحلية ليحل محل القائمة رقم (2910)، وأعيد تنقيحه مرة أخرى سنة 4200. كما تمت مراجعته بشكل كامل سنة 6200م ليتسق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) (AASB,134:2006:1-2). وفي جنوب أفريقيا ظهرت القوائم المالية المرحلية سنة 7319م بموجب قانون المنشآت رقم(16)، وفي سنة 8199م، أصدر معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين القانونيين South African Institute of Chartered Accountant(SAICA) المعيار رقم (127) بعنوان: القوائم المالية المرحلية، بهدف بيان الإرشادات الخاصة بكيفية إعداد هذه القوائم (Oberholster & Nieuwoudt, 2001: 232).

واستجابة للتغيرات الاقتصادية الحديثة ولزيادة مطالبات المستخدمين بإعداد قوائم مالية مرحلية قام (IASB) بدراسة القوائم المالية المرحلية مؤخراً حيث أصدر المعيار الدولي رقم (34) سنة 8199م بعنوان: التقارير المالية المرحلية " Interim Financial Reporting"، بهدف وصف أو تحديد الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي وبيان أو تحديد مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبي المتبعة عند إعداد القوائم المالية (كاملة أو مختصرة) لفترة مرحلية (IASB, IAS34, 2007: 1489)، وأعيد تنقيحه وتعديله وإصداره مرة أخرى سنة 1200م، وفى يوليو 6200 أصدرت لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)- التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)- التفسير رقم (10) بعنوان: إعداد التقارير المالية المرحلية وانخفاض القيمة. (IASB, 2285 :2007 ,D10-2281).

أما بالنسبة للبلدان العربية فلم يتم الاهتمام بموضوع القوائم المالية المرحلية إلا حديثًا. ففي سنة1999م أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين معيار التقارير المالية الأولية، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لجنة معايير المحاسبة، معيار التقارير المالية الأولية، 1:1999-2). وفي مصر ظهرت القوائم المالية المرحلية بشكل رسمي في سنة 2199م اذ كان طول الفترة المحاسبية للمنشآت ستة أشهر بموجب قانون

سـوق رأس المـال رقـم (59) (الشـتري، 5199: 436)، وفي سـنة 6200م صـدر المعيـار المصري رقم(30) بعنوان: القوائم الماليـة الدوريـة، موضـحًا فيه الحد الأدنى لمكونـات القـوائم الماليـة المرحليـة، ومبـادئ الاعـتراف والقيـاس عنـد إعـداد هـذه القـوائم (المعيـار المصري رقم (30)، معيار القوائم المالية الدورية، 6200: 1-2).

**13-- العوامل البيئية التي أسهمت في تطور القوائم المالية المرحلية**

ساهمت مجموعة من العوامل البيئية (اقتصادية، سياسية، قانونية، وثقافية) في ظهـور القـوائم الماليـة المرحليـة وتطورهـا حتـى أضـحت مـن الوسـائل الرئيسـة لـدى كثيـر مـن مستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة الأداء والمركز المالي للمنشأة، والتنبؤ بالأربـاح المتوقعة خلال الفترة المالية للمنشأة. وأهم تلك العوامل البيئية ما يلي:

**13--1 العوامل الاقتصادية:**

مما لا شك فيه أنّ التطورات الاقتصادية الحديثة التي حدثت خلال القرن العشرين قد نهضت بدورٍ كبيرٍ في ظهور وتطور القوائم المالية المرحلية، ومن تلك العوامل ما يلي:

13--1-1 **تطور التجارة العالمية**

توسع حجم ونطاق التجارة في وقتنا الحاضر نتيجة لزيـادة الاسـتثمارات وحريـة انتقـال عناصـر الإنتـاج بـين الـدول (بامشـموس، 49:3200)، ولـذا أصـبح إلزامـًا علـى المحاسـبة كنظـام للمعلومـات أن تـوفر قـوائم ماليـة تفـي بحاجـات مسـتخدميها لـيس علـى المسـتوى المحلي وإنمـا علـى المسـتوى الـدولي وبشـكل يتوافـق مـع سـرعة التغيـير في بيئـة الأعمـال بشكل عام، وبما يفي لإشباع الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي القوائم المالية بمعلومـات محاسبية وملائمة ومناسبة من ناحية التوقيت (المحمود، 4200: 719-819).

12:-3-1-**ظهور المنشآت المتعددة الجنسية:**

أدى ظهور المنشآت والمشاريع الضخمة وتعدد ملاكها وتعدد المهتمين بنتائجهـا الاقتصـادية مـن مسـتثمرين حـاليين ومـرتقبين، ومقرضـين وبنـوك ومحللـين مـاليين، إلـى زيـادة الحاجـة إلـى معلومات سريعة ومنتظمة ولفترات قصيرة حتى يمكن الاستفادة منها في اتخـاذ القـرارات الرشـيدة بشأن تلك المشاريع (فـراج، 5199: 114)، وهـذا لـن يـتم إلا مـن خـلال إعـداد ونشـر قـوائم ماليـة

مرحلية لفترة تقل عن السنة المالية بخلاف تلك القوائم المالية السنوية التي تصدرها المنشآت نهاية كل سنة مالية.

**1**-3-1-3- **ظهور تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات**

أسهمت تكنولوجيا المعلومات في التغير السريع الذي تشهده الأسواق العالمية إذ سهلّت عملية الوصول إلى المعلومات وذلك نتيجة للتطورات الحديثة والسريعة التي شهدها العالم اليوم في هذا المجال (بامشموس، 3200: 35). وهذا أدى إلى زيادة كبيرة في عمليات الاستثمار في أسواق المال العالمية، وهذه الزيادة بدورها أدت إلى تزايد المطالبات بتقديم قوائم مالية مرحلية شهرية على غرار ما يقدم للإدارة العليا داخلياً (حنان، 2,1115:5200).

**1**-3-1-4- **زيادة عمليات الخصخصة**

تزايد اتجاه العالم في الآونة الأخيرة وبخاصة في الدول النامية نحو الخصخصة. إذ انتهجت تلك الدول سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي. ولا شك إن نجاح هذه السياسة تتطلب ضرورة توفير المعلومات الملائمة والوقتية التي تفيد المستثمر في اتخاذ قرارات رشيدة بشان البدائل المتوفرة للاستثمار، وإدراكاً من حكومات تلك الدول بأهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية قامت بإلزام المؤسسات والمنشآت المسجلة بأسواق المال على إعداد قوائم مالية لفترة مرحلية أقل من السنة المالية للمنشأة (حمد الله، 3199: 79 - 89).

1-3-1-5 - **انخفاض المنفعة الاقتصادية للقوائم السنوية**

يشوب القوائم المالية السنوية الكثير من القصور أهمها ما يتعلق بخاصية التوقيت المناسب التي يجب توافرها في عملية التوصيل المحاسبي، مما أدى إلى الاتجاه نحو تقديم قوائم مالية لفترة مرحلية وذلك لأن هذه القوائم تعمل على توفير معلومات تقدم في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة لمستخدميها مما يمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة (فراج، 5199، 104 – 124).

**13--2- العوامل السياسية**

لا شك أنّ للسياسة تأثير كبير على تطور المحاسبة وبالتالي على مخرجاتها المتمثلة في التقارير والقوائم المالية التي يتم إعدادها لخدمة مصالح فئات متعددة تختلف مصالحها فيما

بينها مما أوجد صراع سياسي بين الأطراف المختلفة إذ أنّ كل طرف يريد تعظيم منفعته وهذا بدوره أدى إلى تدخل الحكومات في عملية تحديد أهداف القوائم المالية (هندريكسن، 1990: 237–238)، وخير مثال على ذلك عندما طلب الكونجرس الأمريكي من (SEC) إلزام المنشآت بتقديم قوائم مالية مرحلية سنة 4619م (فراج، 5199: 254).

**13-–3- العوامل القانونية**

تتعدد العوامل القانونية فمنها قواعد القانون التي تتطلب معايير تحمي ممتلكات وحقوق الآخرين، لا سيما مع ظهور المنشآت المساهمة التي تتصف بانفصال الملكية عن الإدارة، مما يتطلب معايير محاسبية تبين مدى كفاءة المدراء في إدارة الأموال الموكلة إليهم (الصبح، 9200: 15–25)، وتسهم عملية إعداد ونشر قوائم مالية مرحلية في هذا الجانب كونها تبرز الظروف والاتجاهات غير العادية التي قد تحدث أثناء بعض الفترات المرحلية من السنة والتي لا يمكن إظهارها في القوائم المالية السنوية (حماد، 230:4200).

**14-3-: العوامل الثقافية**

من أهم العوامل الثقافية التي أسهمت عبر الزمان في تطور هذا النوع من القوائم المالية هي الدراسات والأبحاث والإصدارات التي قام بها الباحثون والأكاديميون وقد تم عرض هذه الدراسات في بداية البحث (الدراسات السابقة) ويخلص البحث مما سبق إلى أنّ موضوع القوائم المالية المرحلية قد حظي باهتمام بالغ منذ بداية القرن العشرين من جانب المنظمات العلمية والمجاميع المهنية المهتمة بعلم المحاسبة في بلدان العالم المختلفة لاسيما المتقدمة منها، وبالمقابل لم تلق ذلك الاهتمام في الدول النامية ومنها اليمن. كما تبين أنّ الحاجة للقوائم المالية المرحلية قد تمخض عن تطورات متلاحقة في مهنة المحاسبة نتاجاً لظهور أسواق عالمية وظهور الشركات الكبيرة وتقدم تكنولوجيا المعلومات وزيادة مطالبات مستخدمي المعلومات في الحصول على معلومات في الوقت الملائم.

**2- مفهوم، أهمية وخصائص القوائم المالية المرحلية**

**21-- تمهيد:**

بعد عرض العوامل البيئية التي أسهمت في ظهور وتطور القوائم المالية المرحلية في الفقرة السابقة فإنّ هذه الفقرة تركز على التعرف على مدى أهمية القوائم المالية المرحلية لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية موضحةً مفهوم القوائم المالية المرحلية وأهميتها ومدى توافقها مع الإطار الفكري للمحاسبة.

**22-- مفهوم القوائم المالية المرحلية♣**

قدمت العديد من التعاريف للقوائم المالية المرحلية من قبل المنظمات المهنية مثل IASB و FASB و ABP، لكن يعد التعريف الذي قدمته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أكثر شمولاً، إذ عرفتها بأنها " تلك القوائم المالية التي تصدرها المنشآت عن فترات زمنية تقل مدتها عن سنة مالية كاملة، وغالباً ما تكون عن فترة ثلاثة أشهر(ربع سنوي)، لتوصيل معلومات مالية مرحلية عن المنشأة للمستفيدين من القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية، ويتم عرض تلك المعلومات المرحلية –عادة– بصفة مستقلة عن القوائم المالية السنوية، أو ترفق بالقوائم السنوية في صورة قوائم ملحقة أو ملاحظات علي تلك القوائم" (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المراجعة، معيار فحص التقارير المالية الأولية، 1999: 4).

**23-- أهمية القوائم المالية المرحلية**

تنبع أهمية القوائم المالية المرحلية من تحقيقها لما يلي:

1- توفر معلومات محاسبية حديثة مما يؤدي إلى زيادة الدقة والثقة في القوائم المالية المنشورة (إبراهيم، 2000: 11).

2- تساعد المحللين الماليين والمستثمرين على قياس درجة المخاطر المرتبطة بالسيولة النقدية للمنشأة والتنبؤ بدقة بالأرباح السنوية للمنشأة (في نفس سنة إصدارها) والفصلية المستقبلية (Wild,2005:20)(Mangena, 2004: 17).

---

♣ تطلق عدة مسميات لهذه القوائم منها القوائم المالية الدورية أو الربع سنوية، أو المرحلية، أو الفترية، أو المؤقتة، أو البينية ، أو الأولية، أو الإضافية، ولقد استخدم البحث لفظ المرحلية لكونه أكثر انتشارا لدى معظم الباحثين والكتاب.

3- تساعد علي زيادة ربحية ونمو المنشأة من خلال مراجعة الأداء للمنشأة ومعرفة الفترات التي تسهم في الربحية أو في الخسارة (Ismail&Chandier,2005:55-56) (الرملي، 3200: 115).

4- اثبتت الدراسات إن للقوائم المالية المرحلية أثر هام في تقييم وتسعير الأوراق المالية المتداولة في أسواق المال (Stephen,2000:246)، وبالتالي تساعد المستثمر في الاختيار المناسب لمحفظة الأوراق المالية من خلال تحليل المخاطر المحيطة بقرارات الاستثمار في تلك الأوراق (حمداللة، 3199: 17) (السيد، 8199: 56).

5- تساهم في استقرار سوق المال إذ تعمل على الحد من ظاهرة التداول الداخلي للمعلومات مما يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً (Stephen, 2000:247)، كما تعمل على الحد من حدوث التقلبات في أسعار الأسهم مما يؤدي الي تحسين علاقة إدارة المنشأة مع المساهمين (علي، 8819: 810) (Ismail&Chandier,2005:36).

**24- أهداف إعداد ونشر القوائم المالية المرحلية**

إن الهدف الأساسي للقوائم المالية المرحلية هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات محاسبية ملائمة وحديثة ومنتظمة عن الأداء والوضع المالي للمنشأة (IASB,IAS 34,2007:1489)، ويرى بعض الكتاب أن القوائم المالية المرحلية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1- توفير أساس سليم للإدارة وللمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرهم في التنبؤ والمقارنة والتقييم وإدراك قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها ومعرفة مدى تقدم أداء المنشأة عبر الفترات المختلفة من العام الواحد (Botha, 2000: 1-2) (الرملى، 3200: 115).

2- إبراز الأحداث والاتجاهات والظروف الغير عادية التي قد تحدث أثناء السنة المالية – والتي لا تظهر بشكل مناسب في القوائم السنوية – وإظهار مدى تأثيرها

على الدخل السنوي والمركز المالي السنوي للمنشأة ( Mosick & Larsen, 1983: 212)، وتوفير المعلومات المفيدة في مجال تنشيط سوق الأوراق المالية (فارس، 8619: 637).

3- جاءت القوائم المالية المرحلية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من قبل مستخدمي القوائم المالية في الحصول على معلومات محاسبية حديثة ومنتظمة بغرض تلافي القصور في القوائم المالية السنوية والتي من أهمها عدم مراعاتها للتوقيت الملائم التي تعتبر من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية المنشورة (حمد، 3199: 17).

4- توفير معلومات تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على التنبؤ بالنتائج السنوية في نهاية الفترة المرحلية، وبحيث يتمكن المستثمرين الحاليين والمحتملين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة (أحمد، 4199: 2410).

5- مقابلة المتطلبات القانونية أو التنظيمية للإفصاح المحاسبي المرحلي (السيد، 8199: 67).

**25- خصائص القوائم المالية المرحلية**

يرى بعض الكتاب والباحثين بأن القوائم المالية المرحلية تتصف بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن القوائم السنوية هي:

1- تعد خاصية التوقيت الملائم من أهم السمات التي تتميز بها القوائم المالية المرحلية، حيث تعد عن فترة زمنية قصيرة وتنشر بعد فترة زمنية قصيرة (حنان، 5200: 737-2). وبالتالي توضح أهم التغيرات المادية الموسمية التي قد تحدث أثناء السنة المالية (السيد، 8199: 46).

2- إن استخدام نفس مبادئ الاعتراف والقياس المستخدمة في إعداد القوائم السنوية عند إعداد القوائم المرحلية يزيد من قابلية هذه القوائم للمقارنة، وبالتالي تكتسب ثقة المستخدمين لها (حنان، 5200:215)، كما يمكن استخدام سياسات محاسبية مختلفة عند إعداد هذه القوائم عن تلك المطبقة في إعداد القوائم السنوية (فارس، 8619: 380).

3- إمكانية إعداد هذه القوائم في شكل مختصر يحوي العناوين الرئيسة والفرعية فقط، بعكس القوائم السنوية التي تكون تفصيلية، كما أنها قد تصدر بشكل مقارن تجميعي، فضلاً عن عدم خضوعها لأي إلزام قانوني يخضعها لرقابة مراجع المنشأة الخارجي (فارس، 8619:337 و380)(IASB,IAS 34, 2007:Pars 9-14, 20-21).

4- تحتوي القوائم المالية المرحلية على بيانات مالية وغير مالية، وكذلك على السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها، بعكس القوائم المالية السنوية التي تحتوي على بيانات مالية فقط (إبراهيم، 1199: 33).

**26- الانتقادات الموجهة للقوائم المالية المرحلية**

على الرغم من أهمية القوائم المالية المرحلية والتي سبق استعراضها إلا أن هذه القوائم تتعرض لانتقادات عديدة من جانب المناهضين لإعدادها تقلل من أهميتها وقيمة المعلومات التي تظهر بها والنتائج التي يمكن أن تستخلص منها، وتتلخص أهم هذه الانتقادات في النقاط الآتية:

1- التقلبات الموسمية وظروف السوق التي تتعرض لها المنشأة في الفترات المرحلية تؤدي إلى التقليل من الموثوقية والقابلية للمقارنة والقيمة التنبؤية للقوائم المالية المرحلية.

2- فترة القوائم القصيرة تجعل أخطاء التقدير والتخصيص كبيرة وبالتالي تزيد مشاكل القياس المحاسبي المرتبطة بإعداد هذه القوائم المرحلية (Andrew & others, 1994: 616-617).

3- المعلومات الواردة في هذه القوائم تصل أولاً بأول إلى المنافسين مما يؤدي إلى ضعف المنافسة.

4- ارتفاع تكلفة العمل المحاسبي اللازم لإعداد هذه القوائم (فارس، 8619: 437- 537).

5- قد تكون القوائم المالية المرحلية غير مفيدة للمستخدم العادي لكون هذا المستخدم قد يكون غير قادر على التقييم السليم لهذه القوائم.

6- مسألة إشراك المراجع المستقل في المصادقة على القوائم المالية المرحلية كانت وما زالت محل خلاف مستمر(عبد البديع، 1200: 810).

**27-- الرد على الانتقادات الموجهة للقوائم المالية المرحلية**

يرد المؤيدون لإعداد القوائم المالية المرحلية على الانتقادات السابقة بالتالي:

1- لا ترتبط مشكلة التقلبات الموسمية التي قد تتعرض لها المنشآت بإعداد القوائم المالية المرحلية فقط، بل تظهر هذه المشكلة أيضاً عند إعداد القوائم المالية السنوية (فارس، 8619: 537).

2- تمثل التقديرات عنصراً مميزاً للمعلومات المحاسبية وأحد القيود التي تواجه المحاسب عند إعداد القوائم المالية بصفة عامة (الميهى، 3199: 24)، ولذا يمكن التغاضي عن بعض الدقة في المعلومات المحاسبية مقابل الحصول على المعلومات السريعة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (الليثي، 5200: 38-39). كما أن البحوث الميدانية قد أثبتت أن الخاصية الأساسية للمعلومات المحاسبية هي مدى ملائمتها ومدى الثقة فيها وليس مجرد دقة هذه المعلومات (جربوع، 1200: 122).

3- أدى التدخل الحكومي في بلاد العالم لتحديد شكل ومحتوى القوائم المالية إلى جعل القليل من الأسرار هو المحجوب فعلاً عن المنافسين مما يتنافى معه حصول بعض المنشآت على مزايا تنافسية على حساب البعض الآخر (فارس، 8619: 637).

4- أدى استخدام الحاسب إلى تشغيل البيانات بسرعة فائقة وبدرجة عالية من الدقة وتبويب وتلخيص البيانات بأكثر من شكل لخدمة أغراض مختلفة وبتكلفة أقل إلى حد كبير عما هو عليه عند استخدام النظام اليدوي (راضي، 4200: 49).

5- أن المستثمرين يمكنهم أن يعتمدوا على خدمات المحللين الماليين ومكاتب الخبرة والاستشارات المالية في تفسير وتحليل المعلومات المحاسبية المنشورة (الميهى، 3199: 25).

6- تطورت علاقة مراقب الحسابات بالقوائم المالية المرحلية حيث تتمثل ألان في قيام المراجع الخارجي للمنشأة بإجراء فحص محدود لهذه القوائم مما أعطى نوع من الثقة والمصداقية لهذه القوائم المنشورة لدى مستخدميها (محمد، 2199: 587).

**28- مدى توافق القوائم المالية المرحلية مع الإطار الفكري للمحاسبة**

يعرَّف الإطار الفكري للمحاسبة بأنه " مجموعة مترابطة من الأهداف والسياسات التي تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة، وتحدد طبيعة ووظيفة المحاسبة المالية وإعداد القوائم المالية المحاسبية "(قادوس، 5199: 22-23). ولعل أحد أهم مكونات الإطار الفكري للمحاسبة هي معايير جودة المعلومات المحاسبية، وسنستعرض مدى توافر تلك الخصائص في القوائم المالية المرحلية كما يلي:

**1) الملائمة:**

تعد المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تكون قادرة على التأثير على قرار المستخدم من خلال مساعدته في تكوين توقعات حول نتائج الأحدث السابقة والحالية والمستقبلية مما يفيد في تصويب أو تأكيد هذه التوقعات في الوقت المناسب (السعايدة، 6199: 3). وتساعد القوائم المرحلية على التنبؤ بالأرباح السنوية من خلال نتائج الفترة المرحلية ( Rashad& Jose, 1978: 11). كما تقدم تغذية عكسية عن الأداء السابق من خلال ما توفره من معلومات عن الفترة الحالية والفترات المقابلة والمقارنة لها في نفس الفترة من السنوات السابقة (IASB, IAS 34, 2007: Pars.20-21). كما تلبي هذه القوائم احتياجات مستخدمي القوائم المالية في الوقت المناسب والملائم حيث يتم إعدادها بشكل مرحلي لفترات مرحلية قصيرة قد تكون شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر (حمد، 3199: 17). كما أنها قد تنشر خلال فترة زمنية تتراوح ما بين (20 يوم – 30 يوم) من تاريخ الانتهاء من إعدادها (حنان، 5200: 37).

**2) القابلية للفهم والاستيعاب:**

ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية واضحة وسهلة الفهم حتى يتمكن المستخدم من فهمها واستيعابها مع مراعاة التركيز على النقاط الجوهرية واستبعاد البيانات الغير ضرورية (عبدالحميد، 1199: 415). وهنا نجد أن الإيضاحات التفسيرية المختارة التي ترفق بالقوائم المالية المرحلية ذات أهمية بالغة كونها تعمل على توضيح وشرح ما وراء الأرقام، مما يؤدي إلى سهولة قراءة وفهم هذه القوائم (محمد، 1999: 77).

**3) المصداقية أو إمكانية الاعتماد عليها (الثقة):**

تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية إذا خلت من الخطأ والتحيز، وعرضت بصورة حيادية (الدهراوي، 6200: 40). وهنا فالمعلومات التي تتضمنها القوائم المرحلية تتصف بأنها ذات مصداقية وثقة، إذ يتم إعدادها لإشباع حاجات جميع المستخدمين سواء الخارجيين أو الداخليين(Schadewitz&others,1999: 1-2).

**4) القابلية للمقارنة:**

ترتكز القوائم المالية المرحلية على مفهوم المقارنة إذ اعتمد المعيار(34) على مفهوم القوائم المالية المقارنة (IASB, IAS. 34, 2007: Pars. 20, 21)، كما أنّ الممارسات المحاسبية في مجال القوائم المرحلية ترتكز على مبدأ الثبات في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة مما يجعلها ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة (أبو زيد، 168:8619).

من خلال الاستعراض السابق تبين توافق القوائم المالية المرحلية مع معايير جودة المعلومات المحاسبية (الملائمة، القابلية للفهم والاستيعاب، المصداقية، والقابلية للمقارنة).

**29- علاقة المراجع الخارجي بالقوائم المالية المرحلية ومدى تأثيرها على مسئوليته**

تتمثل علاقة المراجع الخارجي بالقوائم المالية المرحلية في أن يؤكد المراجع عدم الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية على هذه القوائم لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، وبالتالي تنحصر مسؤولية المراجع في إصدار تقرير عن تلك القوائم في ضوء الفحص المحدود لها (لطفي، 6199: 127) (مصطفى، 4200: 28).

**ثانياً: الدراسة الميدانية**

بعد عرض الإطار الفكري للقوائم المالية المرحلية في الجزء الأول، يخصص هذا الجزء للدراسة الميدانية بهدف تقييم أهمية القوائم المالية المرحلية كما يتبين في الفقرات التالية.

**1- عينة الدراسة وخصائصها**

نظراً لكون القوائم المالية المرحلية أحد المصادر الأساسية الذي يعتمد عليها مستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في مستخدمي ومعدي تلك القوائم.

1-1: **مجتمع الدراسة**: ينحصر مجتمع الدراسة في مستخدمي ومعدي ومراجعي القوائم المالية وهم الأكاديميون في الجامعات والمهنيين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمحاسبون القانونيون والمستثمرين والمدراء والمدراء الماليين ومدراء الحسابات في الشركات المساهمة.

1-1-1: **عينة الدراسة**:

تم اختيار العينة من الفئات الخمس المذكورة آنفاً وكما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (1) عينة الدراسة**

| فئات العينة | مجتمع الدراسة | عينة الدراسة | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المستهدفة | | الفعلية | |
| | | عدد | نسبة * | عدد | نسبة ** |
| الأكاديميون | 77 | 69 | 89.61 | 66 | 95.65 |
| المحاسبون القانونيون | 191 | 150 | 78.53 | 110 | 73.33 |
| المستثمرين+ | 27 | 20 | 74.07 | 15 | 75 |
| المدراء الماليين= | 50 | 40 | 80 | 35 | 87.5 |
| أعضاء الجهاز# | 215 | 180 | 83.72 | 150 | 83.33 |
| المجموع | 560 | 459 | ٪82 | 376 | ٪81.92 |

* منسوبة إلى مجتمع الدراسة.

** منسوبة إلى عينة الدراسة المستهدفة.

# سيتم الإشارة إلى أعضاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بلفظ (أعضاء الجهاز).

+ سيتم الإشارة إلى المستثمرين والمدراء بالشركات المساهمة بلفظ (المستثمرين).

= سيتم الإشارة إلى المدراء الماليين ومدراء الحسابات بلفظ (المدراء الماليين).

**1-1-2: خصائص عينة الدراسة**: تتناول هذه الفقرة استعراض الخصائص الرئيسة للعينة – توطئة لتحليل نتائج الدراسة الميدانية – والتي تتمثل بـ:

**1-1-2-1: العمر**: قسمت أعمار العينة إلى خمس فئات كما يوضحها الجدول رقم (2)، حيث بدأت بفئة (25-29) سنة وانتهت بفئة (45 فأكثر):

**1-1-2-2: المؤهل العلمي**: يعرض الجدول رقم (2) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي لعينة الدراسة، وقد تم توزيع المؤهل العلمي إلى أربع فئات، تبدأ من درجة البكالوريوس وتنتهي بدرجة الدكتوراه. يظهر الجدول رقم (2) أنّ غالبية عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً مما يشير إلى أن عينة الدراسة لديها المقدرة على إجابة أسئلة الإستبانة بشكل مقبول.

**1-1-2-3: التخصص العلمي**: يعرض الجدول رقم (2) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص العلمي لعينة الدراسة، وقد تم توزيع التخصص العلمي إلى أربع فئات، منها ثلاث فئات لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة وهي المحاسبة والإدارة والاقتصاد، والفئة الرابعة تشمل أي تخصص آخر.

يبين الجدول رقم (2) أن التخصص العلمي لغالبية عينة الدراسة له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، اذ نستطيع القول بأن أكثر من(97٪) من عينة الدراسة بشكل إجمالي يحملون تخصصات علمية لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها الخلفية العلمية المناسبة للإجابة على أسئلة الإستبانة.

**1-1-2-4: عدد سنوات الخبرة**: يعرض الجدول رقم (2) نتائج الدراسة المتعلقة بسنوات الخبرة لعينة الدراسة، وقد تم توزيعها إلى أربع فئات تبدأ من (1-5) سنوات، وتنتهي بـ(16سنة فأكثر). يشير الجدول رقم (2) بأن أكثر من (51٪) من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن (10) سنوات وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت بالفئات العمرية، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة ومن ثم يتوقع أن تكون الإجابات المستردة تتسم بالموضوعية بناءً على الخبرة العملية لهذه العينة مما سينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

**جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة حسب الفئات العمرية والمؤهل والتخصص وسنوات الخبرة**

| فئات العينة / فئات العمر | الأكاديميون | | المحاسبون القانونيون | | المستثمرين | | المدراء الماليين | | أعضاء الجهاز | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| 29 - 25 | 3 | ٪4.55 | 4 | ٪3.64 | – | – | – | – | 13 | ٪8.67 | 20 | ٪5.32 |
| 34 - 30 | 24 | ٪36.36 | 32 | ٪29.09 | – | – | 7 | ٪20 | 46 | ٪30.67 | 109 | ٪29 |
| 39 - 35 | 17 | ٪25.76 | 35 | ٪31.82 | 3 | ٪20 | 15 | ٪42.86 | 50 | ٪33.33 | 120 | ٪31.91 |
| 44 - 40 | 12 | ٪18.18 | 18 | ٪16.36 | 5 | ٪33.33 | 9 | ٪25.71 | 24 | ٪16 | 68 | ٪18.08 |
| 45 فأكثر | 10 | ٪15.15 | 21 | ٪19.09 | 7 | ٪46.67 | 4 | ٪11.43 | 17 | ٪11.33 | 59 | ٪15.69 |
| الإجمالي | 66 | ٪100 | 110 | ٪100 | 15 | ٪100 | 35 | ٪100 | 150 | ٪100 | 376 | ٪100 |
| | توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي | | | | | | | | | | | |
| درجة البكالوريوس | 24 | ٪36.36 | 83 | ٪75.46 | 15 | ٪100 | 27 | ٪77.14 | 134 | ٪89.33 | 283 | ٪75.27 |
| دبلوم عالي | 7 | ٪10.61 | 13 | ٪11.82 | – | – | 5 | ٪14.29 | 10 | ٪6.67 | 35 | ٪9.31 |
| ماجستير | 9 | ٪13.64 | 8 | ٪7.27 | – | – | 3 | ٪8.57 | 6 | ٪4 | 26 | ٪6.91 |
| دكتوراه | 26 | ٪39.39 | 6 | ٪5.45 | – | – | – | – | – | – | 32 | ٪8.51 |
| الإجمالي | 66 | ٪100 | 110 | ٪100 | 15 | ٪100 | 35 | ٪100 | 150 | ٪100 | 376 | ٪100 |
| | توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي | | | | | | | | | | | |
| محاسبة | 66 | ٪100 | 110 | ٪110 | – | – | 33 | ٪94.29 | 148 | ٪98.67 | 357 | ٪94.95 |
| إدارة | – | – | – | – | 2 | ٪13.33 | 2 | ٪5.71 | – | – | 4 | ٪1.06 |
| اقتصاد | – | – | – | – | 4 | ٪26.67 | – | – | 2 | ٪1.33 | 6 | ٪1.60 |
| أخرى | – | – | – | – | 9 | ٪60 | – | – | – | – | 9 | ٪2.39 |
| الإجمالي | 66 | ٪100 | 110 | ٪100 | 15 | ٪100 | 35 | ٪100 | 150 | ٪100 | 376 | ٪100 |
| | توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة العملية | | | | | | | | | | | |
| 5 - 1 | 4 | ٪6.06 | 8 | ٪7.27 | – | – | 1 | ٪2.85 | 20 | ٪13.33 | 33 | ٪8.78 |
| 10 - 6 | 29 | ٪43.94 | 40 | ٪36.36 | 1 | ٪6.67 | 15 | ٪42.86 | 64 | ٪42.67 | 149 | ٪39.63 |
| 15 - 11 | 22 | ٪33.33 | 37 | ٪33.64 | 5 | ٪33.33 | 14 | ٪40 | 45 | ٪30 | 123 | ٪32.71 |
| 16 - فأكثر | 11 | ٪16.67 | 25 | ٪22.73 | 9 | ٪60 | 5 | ٪14.29 | 21 | ٪14 | 71 | ٪18.88 |
| الإجمالي | 66 | ٪100 | 110 | ٪100 | 15 | ٪100 | 35 | ٪100 | 150 | ٪100 | 376 | ٪100 |

**2- تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات**

بعد عرض عينة الدراسة وخصائصها في الفقرة السابقة، سيتم في هذه الفقرة تحليل النتائج واختبار الفرضيات كما يتضح أدناه:

**2-1: تحليل النتائج:**

**2-1-1: الأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية:**

بهدف التعرف على أهمية القوائم المالية المرحلية في تحقيقها لمجموعة من الأهداف والتي تساعد مستخدميها على اتخاذ القرار المناسب، تم إعداد قائمة تتضمن مجموعة من الأهداف المتوقع تحقيقها من خلال إعداد ونشر القوائم المالية المرحلية وطلب من عينة الدراسة تحديد الأهمية النسبية لهذه الأهداف من خلال موافقتهم من عدمه عليها، وتم حصر الإجابات في خمس بدائل تراوحت بين أوافق بشدة ولا أوافق بشدة كما يبينها الجدول رقم (6) التالي:

الجدول رقم (3) الأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية مرتبة تنازلياً حسب إجابات أفراد عينة الدراسة

| الفقرة | الأكاديميون | | المحاسبون القانونيون | | المستثمرين | | المدراء الماليين | | أعضاء الجهاز | | الإجمالي | | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك* | ن* | ك | ن | ك | ن | ك | ن | ك | ن | ك | ن | |
| توفر معلومات حديثة | 4.79 | 0.569 | 4.77 | 0.585 | 4.87 | 0.516 | 4.74 | 0.657 | 4.71 | 0.640 | 4.75 | 0.608 | أوافق بشدة |
| توفر معلومات سريعة (وقتية) | 4.77 | 0.627 | 4.74 | 0.616 | 4.60 | 0.910 | 4.71 | 0.667 | 4.69 | 0.704 | 4.72 | 0.670 | أوافق بشدة |
| توفر معلومات منتظمة | 4.71 | 0.548 | 4.76 | 0.589 | 4.80 | 0.561 | 4.71 | 0.622 | 4.65 | 0.625 | 4.70 | 0.598 | أوافق بشدة |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إبراز أنواع التغيرات الموسمية التي قد تحدث للمنشأة في السنة المالية | 4.80 | 0.588 | 4.68 | 0.729 | 4.60 | 0.910 | 4.63 | 0.731 | 4.65 | 0.687 | 4.68 | 0.696 |
| تساعد على إجراء المقارنة لأداء المنشأة خلال الفترات المرحلية المختلفة وكذلك مع المنشآت الأخرى | 4.74 | 0.664 | 4.70 | 0.629 | 4.53 | 0.640 | 4.69 | 0.676 | 4.56 | 0.680 | 4.64 | 0.662 |
| تساعد على التنبؤ بصافي الربح السنوي | 4.68 | 0.727 | 4.57 | 0.807 | 4.73 | 0.594 | 4.66 | 0.684 | 4.55 | 0.799 | 4.60 | 0.770 |
| توفر معلومات عن أصول المنشآت والتزاماتها | 4.59 | 0.710 | 4.61 | 0.665 | 4.40 | 0.910 | 4.49 | 0.742 | 4.54 | 0.774 | 4.56 | 0.732 |
| توفر معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. | 4.64 | 0.853 | 4.53 | 0.896 | 4.40 | 0.910 | 4.57 | 0.979 | 4.51 | 0.903 | 4.54 | 0.897 |
| توفر معلومات تساعد على تحديد اتجاه سير نشاط المنشأة | 4.58 | 0.703 | 4.50 | 0.739 | 4.47 | 0.915 | 4.40 | 0.695 | 4.55 | 0.738 | 4.52 | 0.734 |
| توفر معلومات تساعد على تقييم أداء المنشأة | 4.42 | 0.805 | 4.50 | 0.739 | 4.20 | 0.676 | 4.31 | 0.796 | 4.34 | 0.767 | 4.39 | 0.765 |
| توفر معلومات تساعد على معرفة التقلبات في أسعار الأوراق المالية بالأسواق المالية | 3.52 | 1.315 | 3.55 | 1.246 | 3.20 | 1.320 | 3.37 | 1.330 | 3.43 | 1.406 | 3.47 | 1.330 |
| | محايد | | أوافق | | أوافق بشدة | | أوافق بشدة | | أوافق بشدة | | أوافق بشدة | |

* ترمز (س) للوسط الحسابي، و (ع) للانحراف المعياري وهكذا في بقية الجداول

باستعراض النتائج المعروضة في الجدول رقم (3) يتضح ما يلي:

1- أن غالبية الأهداف حققت مستوى أهمية "أوافق بشدة"، باستثناء هدفين تراوحت بين "أوافق، ومحايد" هما: توفر معلومات تساعد على تقييم أداء إدارة المنشأة، وتوفر معلومات تساعد على معرفة التقلبات في أسعار الأوراق المالية بالأسواق المالية، إذ بلغ إجمالي الوسط الحسابي لهما (4.39) و (3.47)، وبانحراف معياري إجمالي (0.765)، (1.330) على التوالي وكما هو موضح في الجدول (6)، مما يدل على أهمية تلك الأهداف، وبالتالي أهمية القوائم المالية المرحلية في تحقيقها لهذه الأهداف.

2- يتضح من الجدول أن الانحراف المعياري لكل هدف من الأهداف أعلاه كان منخفضاً مما يشير إلى توافق آراء أفراد العينة حول مدى تحقيق القوائم المالية المرحلية لتلك الأهداف، وبالتالي يدل على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات من خلال تحقيقها لتلك الأهداف من وجهة نظر عينة الدراسة.

3- يرجع سبب تدني مستوى الأهمية لهدف توفر معلومات تساعد على معرفة التقلبات في أسعار الأوراق المالية من وجهة نظر عينة الدراسة إلى عدم وجود سوق للأوراق المالية في اليمن، حيث كان رأي المستثمرين والمدراء الماليين وأعضاء الجهاز محايداً لهذا الهدف، أما الأكاديميين والمحاسبين فقد أبدوا الموافقة عليه.

**2-1-2: أهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي المعلومات**

لمعرفة أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات لدى المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات، تم إعداد قائمة تضمنت مجموعة من مستخدمي المعلومات المحاسبية، وقد طلب من عينة الدراسة تحديد درجة الأهمية النسبية للقوائم المالية المرحلية لكل مستخدم من مستخدمي المعلومات، وتم حصر الإجابات بين (مهم جداً) و(غير مهم على الإطلاق)، حيث كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4).

**الجدول رقم (4) الأهمية النسبية للقوائم المالية المرحلية لدى مستخدمي المعلومات**

| الفقرة | الأكاديميون | | المحاسبون القانونيون | | المستثمرين | | المدراء الماليين | | أعضاء الجهاز | | الإجمالي | | درجة الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ر | ع | ر | ع | ر | ع | ر | ع | ر | ع | ر | ع | |
| المستثمرين | 4.79 | 0.595 | 4.76 | 0.468 | 4.73 | 0.458 | 4.66 | 0.684 | 4.67 | 0.841 | 4.72 | 0.677 | مهم جداً |
| بيوت الاستثمار | 4.64 | 0.648 | 4.79 | 0.430 | 4.67 | 0.617 | 4.63 | 0.547 | 4.57 | 0.930 | 4.65 | 0.721 | مهم جداً |
| أعضاء مجلس الإدارة | 4.64 | 0.694 | 4.73 | 0.487 | 4.40 | 0.507 | 4.60 | 0.651 | 4.57 | 0.908 | 4.62 | 0.731 | مهم جداً |
| إدارة المنشآت | 4.48 | 0.728 | 4.56 | 0.614 | 4.27 | 0.704 | 4.60 | 0.812 | 4.63 | 0.840 | 4.57 | 0.752 | مهم جداً |
| البنوك | 4.64 | 0.648 | 4.54 | 0.616 | 4.60 | 0.632 | 4.40 | 0.736 | 4.45 | 0.959 | 4.51 | 0.787 | مهم جداً |
| الدائنون | 4.55 | 0.706 | 4.47 | 0.738 | 4.53 | 0.743 | 4.20 | 0.797 | 4.50 | 0.947 | 4.47 | 0.829 | مهم |
| المنافسون | 4.38 | 0.799 | 4.36 | 0.646 | 4.40 | 0.737 | 4.20 | 0.677 | 4.50 | 0.939 | 4.41 | 0.808 | مهم |
| العملاء | 4.12 | 0.755 | 4.30 | 0.736 | 4.00 | 0.655 | 4.29 | 0.750 | 4.16 | 0.942 | 4.24 | 0.826 | مهم |
| الدولة | 3.71 | 0.818 | 3.57 | 0.913 | 3.73 | 0.799 | 3.89 | 0.796 | 3.65 | 0.990 | 3.66 | 0.915 | مهم |
| المنظمات المهنية | 3.56 | 0.930 | 3.52 | 0.936 | 3.67 | 0.976 | 3.74 | 0.886 | 3.63 | 0.980 | 3.60 | 0.947 | مهم |
| الجمهور | 3.42 | 1.151 | 3.46 | 1.072 | 3.47 | 1.187 | 3.60 | 1.143 | 3.45 | 1.145 | 3.47 | 1.121 | متوسط الأهمية |

باستعراض النتائج المعروضة في الجدول رقم (4) أعلاه يتضح ما يلي:

أ- أن غالبية البنود حققت مستوى أهمية عالية – باستثناء بند واحد – تراوحت بين "مهم جداً ومهم"، وقد بلغ أعلى وسط حسابي لبند المستثمرين، حيث

بلغ(4.72)ويعادل درجة أهمية(مهم جداً)وبانحراف معياري(0.677).وأقل البنود أهمية هو "الجمهور" إذ بلغ إجمالي الوسط الحسابي له(3.47) ويعادل درجة أهمية "متوسط الأهمية" وبانحراف معياري إجمالي(1.121). والبقية كما هو موضح في الجدول (4).

ب- يبين الجدول أن الانحراف المعياري لكل من البنود أعلاه كان منخفضاً مما يشير إلى توافق وتجانس آراء أفراد العينة حول الأهمية النسبية للقوائم المالية المرحلية بالنسبة لكل مستخدم من المستخدمين المذكورين أعلاه وبالتالي اتفاقهم على أهمية هذه القوائم لجميع مستخدمي المعلومات المحاسبية بصفة عامة، باستثناء الجمهور.

**2-2:اختبار الفرضيات**

استعرض فيما سبق النتائج الوصفية للدراسة والتي تم من خلالها التعرف على الأهمية النسبية للأهداف والتي يمكن أن تحققها القوائم المالية المرحلية، والأهمية النسبية لهذه القوائم بالنسبة لمستخدمي المعلومات من مستثمرين ودائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات، وسيتم في هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة.

**2-2-1: اختبار الفرضية الرئيسة**

تنص هذه الفرضية على أنه "يوجد اتفاق بين فئات عينة الدراسة (أكاديميون، محاسبون قانونيون، مستثمرون، مدراء ماليين ومدراء الحسابات بالشركات المساهمة، أعضاء الجهاز) على أهمية ما تحتويه القوائم المالية المرحلية من معلومات تفيد مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية في اليمن". وسيتم اختبار هذه الفرضية الرئيسة من خلال فرضيتين فرعيتين تنص على:

أ- لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين فئات الدراسة المختلفة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية.

ب- لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين فئات الدراسة المختلفة فيما يتعلق بالأهمية النسبية لأهمية القوائم المالية المرحلية لدى مستخدمي المعلومات.

**2-2-1-1: اختبار الفرضية الفرعية الأولى**

إن الغاية من اختبار هذه الفرضية هي التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات فئات العينة فيما يتعلق بأهمية القوائم المالية المرحلية من خلال تحقيقها مجموعة من الأهداف، وتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الإجابات على الأسئلة (الإحدى عشر هدف) الواردة في الاستبانة وذلك بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للحكم على مستوى الدلالة بالنسبة لكل سؤال وقد كانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (5).

**الجدول رقم (5) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات فئات عينة الدراسة في تحديد متوسط أهمية الأهداف التي تحققها القوائم المالية المرحلية وذلك عند مستوى معنوية (5٪)**

| الفقرة | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F المحسوبة | مستوى الدلالة | الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| توفر معلومات سريعة | بين المجموعات | 0.535 | 4 | 0.134 | 0.296 | 0.880 | Ns |
| | داخل المجموعات | 167.582 | 371 | 0.452 | | | |
| | الإجمالي | 168.117 | 375 | | | | |
| توفر معلومات حديثة | بين المجموعات | 0.639 | 4 | 0.160 | 0.430 | 0.787 | Ns |
| | داخل المجموعات | 137.861 | 371 | 0.372 | | | |
| | الإجمالي | 138.500 | 375 | | | | |
| توفر معلومات منتظمة | بين المجموعات | 1.030 | 4 | 0.258 | 0.717 | 0.580 | Ns |
| | داخل المجموعات | 133.201 | 371 | 0.359 | | | |
| | الإجمالي | 134.231 | 375 | | | | |
| توفر معلومات عن أصول المنشآت والتزاماتها | بين المجموعات | 0.964 | 4 | 0.241 | 0.448 | 0.774 | Ns |
| | داخل المجموعات | 199.748 | 371 | 0.538 | | | |
| | الإجمالي | 200.713 | 375 | | | | |
| توفر معلومات تساعد على تحديد اتجاه سير نشاط المنشأة | بين المجموعات | 0.902 | 4 | 0.225 | 0.416 | 0.797 | Ns |
| | داخل المجموعات | 200.928 | 371 | 0.542 | | | |
| | الإجمالي | 201.830 | 375 | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| توفر معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية | بين المجموعات | 1.066 | 4 | 0.266 | 0.329 | 0.858 | Ns |
| | داخل المجموعات | 300.336 | 371 | 0.810 | | | |
| | الإجمالي | 301.402 | 375 | | | | |
| تساعد على التنبؤ بصافي الربح السنوي | بين المجموعات | 1.324 | 4 | 0.331 | 0.555 | 0.695 | Ns |
| | داخل المجموعات | 221.229 | 371 | 0.596 | | | |
| | الإجمالي | 222.553 | 375 | | | | |
| توفر معلومات تساعد على معرفة التقلبات في أسعار الأوراق المالية بالأسواق المالية | بين المجموعات | 2.628 | 4 | 0.657 | 0.369 | 0.831 | Ns |
| | داخل المجموعات | 660.922 | 371 | 1.781 | | | |
| | الإجمالي | 663.551 | 375 | | | | |
| توفر معلومات تساعد على تقييم أداء إدارة المنشأة | بين المجموعات | 1.782 | 4 | 0.446 | 0.763 | 0.550 | Ns |
| | داخل المجموعات | 216.771 | 371 | 0.584 | | | |
| | الإجمالي | 218.553 | 375 | | | | |
| تساعد على إجراء المقارنة لأداء المنشأة خلال الفترات المرحلية المختلفة وكذلك مع المنشآت الأخرى | بين المجموعات | 2.287 | 4 | 0.603 | 1.310 | 0.266 | Ns |
| | داخل المجموعات | 161.957 | 371 | 0.442 | | | |
| | الإجمالي | 164.245 | 375 | | | | |
| إبراز أنواع التغيرات الموسمية التي قد تحدث للمنشأة خلال السنة المالية. | بين المجموعات | 1.354 | 4 | 0.339 | 0.697 | 0.595 | Ns |
| | داخل المجموعات | 180.348 | 371 | 0.486 | | | |
| | الإجمالي | 181.702 | 375 | | | | |

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد فئات العينة، إذ تراوحت قيمة مستوى الدلالة المحسوب لهذه الأهداف بين(0.266، 0.880) وجميعها أكبر من(5٪) ــ عدا حالة المقارنة لأداء المنشأة خلال الفترات المرحلية ــ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة. وبالتالي تقبل الفرضية العدمية القائلة "بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة حول الأهمية النسبية لأهداف القوائم المالية المرحلية".

**2-2-1- 4: اختبار الفرضية الفرعية الثانية**

إن الهدف من اختبار هذه الفرضية هو التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي المعلومات من مستثمرين ودائنين وغيرهم. وذلك بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للحكم على مستوى الدلالة بالنسبة لكل سؤال (مستخدم) وقد كانت النتيجة كما هي موضحة في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق بين إجابات فئات عينة الدراسة في تحديد متوسط أهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي المعلومات وذلك عند مستوى معنوية (5٪).

| الفقرة | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F المحسوبة | مستوى الدلالة | الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المستثمرين | بين المجموعات | 1.080 | 4 | 0.270 | 0.586 | 0.673 | Ns |
| | داخل المجموعات | 171.037 | 371 | 0.461 | | | |
| | الإجمالي | 172.117 | 375 | | | | |
| إدارة المنشآت | بين المجموعات | 2.372 | 4 | 0.593 | 1.048 | 0.382 | Ns |
| | داخل المجموعات | 209.966 | 371 | 0.566 | | | |
| | الإجمالي | 212.338 | 375 | | | | |
| أعضاء مجلس الإدارة | بين المجموعات | 2.448 | 4 | 0.612 | 1.147 | 0.334 | Ns |
| | داخل المجموعات | 197.924 | 371 | 0.533 | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | 375 | 200.372 | الإجمالي | |
| Ns | 0.453 | 0.919 | 0.569 | 4 | 2.275 | بين المجموعات | البنوك |
| | | | 0.619 | 371 | 229.701 | داخل المجموعات | |
| | | | | 375 | 231.976 | الإجمالي | |
| Ns | 0.339 | 1.136 | 0.780 | 4 | 3.119 | بين المجموعات | الدائنون |
| | | | 0.686 | 371 | 254.615 | داخل المجموعات | |
| | | | | 375 | 257.734 | الإجمالي | |
| Ns | 0.433 | 0.954 | 0.652 | 4 | 2.607 | بين المجموعات | العملاء |
| | | | 0.683 | 371 | 253.433 | داخل المجموعات | |
| | | | | 375 | 256.040 | الإجمالي | |
| Ns | 0.322 | 1.173 | 0.764 | 4 | 3.057 | بين المجموعات | الشركات المنافسة |
| | | | 0.651 | 371 | 241.685 | داخل المجموعات | |
| | | | | 375 | 244.742 | الإجمالي | |
| Ns | 0.181 | 1.572 | 0.813 | 4 | 3.251 | بين المجموعات | بيوت الاستثمار |
| | | | 0.517 | 371 | 191.802 | داخل المجموعات | |
| | | | | 375 | 195.053 | الإجمالي | |
| Ns | 0.489 | 0.859 | 0.720 | 4 | 2.879 | بين المجموعات | الدولة |
| | | | 0.838 | 371 | 310.898 | داخل المجموعات | |
| | | | | 375 | 313.777 | الإجمالي | |
| Ns | 0.753 | 0.476 | 0.430 | 4 | 1.720 | بين المجموعات | المنظمات المهنية |
| | | | 0.903 | 371 | 334.834 | داخل المجموعات | |
| | | | | 375 | 336.553 | الإجمالي | |
| NS | 0.962 | 0.151 | 0.192 | 4 | 0.768 | بين المجموعات | الجمهور |
| | | | 1.269 | 371 | 470.782 | داخل المجموعات | |
| | | | | 375 | 471.551 | الإجمالي | |

يتضح من الجدول رقم (6) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات عينة الدراسة إذ تراوح مستوى الدلالة المحسوب بين (0.181، 0.962) وهي جميعها أكبر من (5٪) وهذا يعكس اتساق إجابات أفراد عينة الدراسة، وبالتالي اتفاقهم حول أهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لكل مستخدم من مستخدمي المعلومات، وبالتالي تقبل الفرضية العدمية القائلة " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات فئات عينة الدراسة حول أهمية القوائم المالية المرحلية بالنسبة لمستخدمي المعلومات".

بناءً على ما سبق تشير نتائج اختبار الفرضيتين الفرعيتين إلى قبول جميع فئات العينة على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات لدى مستخدمي المعلومات، وهذا نابع من تحقيق هذه القوائم لمجموعة من الأهداف التي تساعد مستخدمي المعلومات على اتخاذ القرار المناسب، وبالتالي وجود اتفاقية بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات حول أهمية وفعالية ما تحتويه القوائم المالية المرحلية، وهذا ما يمكن من قبول الفرضية الرئيسة التي تنص على "يوجد اتفاق بين فئات عينة الدراسة (أكاديميون، محاسبون قانونيون، مستثمرون، مدراء ماليين ومدراء الحسابات بالشركات المساهمة، أعضاء الجهاز) على أهمية ما تحتويه القوائم المالية المرحلية من معلومات تفيد مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية في اليمن".

**الاستنتاجات والتوصيات**

**أ- استنتاجات الدراسة النظرية**

-إن الحاجة للقوائم المالية المرحلية قد جاء نتاجاً لتطورات متلاحقة في مهنة المحاسبة وذلك نتيجة لظهور أسواق عالمية وظهور الشركات الكبيرة وتقدم تكنولوجيا المعلومات وزيادة مطالبات مستخدمي المعلومات في الحصول على معلومات في الوقت الملائم ودراسات وأبحاث المنظمات المهنية والهيئات الحكومية والكتاب.

-تهدف القوائم المالية المرحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: قياس النتائج الفعلية خلال الفترة الزمنية أقل من السنة المالية، ومساعدة المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات والمهتمين بنتائج نشاط المنشآت على التنبؤ بالنتائج السنوية النهائية. إضافة إلى ذلك فإن تقديم هذه القوائم يساعد المستثمرين والدائنين والجهات التي تعتمد على تلك القوائم على إدراك قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومعرفة مركزها المالي وسيولتها.

-تقوم القوائم المالية المرحلية بسد الفجوة الزمنية بين نهاية السنة المالية وتاريخ النشر الطويل نسبياً، وبالتالي فهي تعمل على تلافي القصور في القوائم السنوية والتي من أهمها

عدم مراعاة هذه القوائم لخاصية التوقيت المناسب للحصول على المعلومات، كما توفر معلومات حديثة ومنتظمة عن أداء المنشآت ومركزها المالي.

-تعتمد أسواق رأس المال بشكل رئيسي على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات لتحقيق العدالة لجميع المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية والحد من ظاهرة التعامل الداخلي.

-إن أهم خاصية تتميز بها القوائم المالية المرحلية في أنها قد تصدر بشكل مقارن تجميعي.

-توافق القوائم المالية المرحلية مع معايير جودة المعلومات المحاسبية والمتمثلة في (الملائمة، القابلية للفهم والاستيعاب، المصداقية، القابلية للمقارنة).

-تختلف مراجعة القوائم المالية المرحلية عن المراجعة المعتادة للقوائم المالية السنوية، حيث يتم في الأولى القيام بعملية فحص محدودة من دون إبداء الرأي.

**ب- استنتاجات الدراسة الميدانية**

-اتفقت آراء فئات العينة على الأهمية العالية للأهداف التي تحققها القوائم المالية المرحلية، حيث جاء هدف توفير معلومات حديثة في المرتبة الأولى، يليه توفير معلومات سريعة وقتية، ثم توفير معلومات منتظمة، وأقل الأهداف أهمية من وجه نظر عينة الدراسة هو هدف توفير معلومات تساعد على معرفة أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية، ولقد اقترنت هذه الأهمية العالية لأهداف القوائم المرحلية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية مما يدل على اتساق إجابات أفراد العينة، وهذا يعكس الأهمية العالية للقوائم المالية المرحلية لدى المستثمرين وغيرهم من أفراد العينة في اليمن.

-اتفقت غالبية أفراد العينة على أهمية القوائم المالية المرحلية كمصدر للمعلومات بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية من مستثمرين ودائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات باستثناء الجمهور، ويعزز ذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة مما يدل على اتساق إجاباتهم حول أهمية هذه القوائم بالنسبة لمستخدمي المعلومات.

**التوصيـات**

على هـدي مـن النتـائج سـالفة الـذكر يـورد البحـث بعـض التوصـيات كمقترحـات يتـوخى أن تسهم في الارتقاء بمستوى المهنـة وتحسين وتطـوير وسـائل الإفصـاح المحاسـبي في الجمهوريـة اليمنية:

-أهميـة قيـام المنشـآت سـواء في القطـاع العـام أو المخـتلط أو الخـاص بإعـداد قـوائم ماليـة مرحلية على أساس ربع سنوي، على أن يتم نشرها خـلال مـدة لا تتجـاوز خمسـة عشـر يومـاً مـن تاريخ الانتهاء من إعدادها.

-أهمية التوسـع في التعريـف بـالقوائم الماليـة المرحليـة ومـا يمكـن أن تحققـه مـن مزايـا سـواء للمنشـآت المصـدرة أو للمستفيدين وذلـك عـن طريـق تطـوير الـبرامج التعليميـة للجامعـات ممـا يـوفر المعرفـة الكافيـة بهـذه القـوائم والأسـس العلميـة القائمـة عليهـا وسـبل تطبيقهـا وتطويرهـا، وكذلك إعداد الندوات وحلقات النقاش العلمي التي تـؤدي إلـى زيـادة الـوعي بهـذه القـوائم بـين أوسـاط المسـتثمرين والـدائنين وغيـرهم مـن مسـتخدمي المعلومـات المحاسـبية وبالتـالي زيـادة القبول العام لهذه القوائم في اليمن.

-نظراً لأهمية القوائم المالية المرحلية كركن أساسـي مـن أركـان الإفصـاح المحاسـبي ونظـراً لكون موضوع القوائم المالية المرحلية لم يلق الاهتمام الكافي من البـاحثين في الجمهوريـة اليمنيـة فإن البحث يوصي بمزيد من البحـوث العلميـة حـول موضـوع القـوائم الماليـة المرحليـة وخاصـة فيما يتعلق بالآتي:

-القـوائم الماليـة المرحليـة ومـدققي الحسـابات (تحديـد طبيعـة وتوقيـت ونطـاق الإجـراءات التي يقوم بها المراجع وكذا مسئوليته اتجاه القوائم المالية المرحلية).

- الضـرائب والقـوائم الماليـة المرحليـة (إن حسـاب مخصصـات الضـرائب اللازمـة لنهايـة الفترات المالية المرحلية تثير مشاكل عديدة عند إعداد القوائم المالية المرحلية).

## المـراجـع والمصـادر

### المصادر العربية:


- إبـراهيم، ماجـدة متـولي محمـد، (2000)، "اسـتخدام الأسـاليب الكميـة في تـدعيم إجـراءات فحـص القـوائم الماليـة الفتريـة – دراسـة تطبيقيـة "، رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة، كلية التجارة –جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- إبراهيم، محمد عبد الستار محمد، (1991)، " منهج القياس المحاسبي عند إعداد القـوائم الماليـة المؤقتـة بـالتطبيق علـى شـركة القنـاة للحبـال ببـور سـعيد "، أطروحـة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة ببور سعيد، جامعة قناة السويس، مصر.
- أبو زيد، كمال خليفـة، (1986)، " النظريـة المحاسـبية " مطبعـة التـوني، الإسـكندرية، مصر.
- أحمد، محمد بهاء الدين إبراهيم، (1994)، "دور القوائم والتقارير الإضـافية في زيـادة فعالية الإفصـاح المحاسـبي بشـركات قطـاع الأعمـال العـام في ظـل القـانون رقـم 203 لسـنة 1991م ولائحتـه التنفيذيـة مـع التطبيـق علـى قطـاع الفنـادق"، المجلـة العلميـة للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.
- الـدهراوي، كمـال الـدين، (2006)، " تحليـل القـوائم الماليـة لأغـراض الاسـتثمار"، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- الرملي، محمـد، (2003)، "مـدخل مقـترح لمراجعـة القـوائم الماليـة الفتريـة"، مجلـة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعـة جنـوب الـوادي، المجلـد 17، العدد الأول.
- الزعبـي، محمـد والطلافحـة، عبـاس، (2003)، "النظـام الإحصـائيSPSS فهـم وتحليـل البيانات الإحصائية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- السعايدة، منصور إبراهيم، (1996)، "مقدرة المعلومـات المحاسـبية المنشـورة علـى تفسـير القيمـة السـوقية لأسـهم الشـركات المسـاهمة العامـة الأردنيـة"، مجلـة مؤتـة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، عمان، الأردن.

- السيد، صفاء محمود، (1998)، "أثر خصائص الوحدة الاقتصادية على درجة الإفصاح الفتري في البورصة المصرية" مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد 12، العدد الثاني.
- الشتري، سعد السيد حسن، (1995)، إطار مقترح لمعايير إعداد وفحص التقارير الفترية في ضوء أحكام قانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992م"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، السنة السابعة عشر، المجلد 17، العدد الثاني، يوليو.
- الصيح، عبد الحميد مانع، (2009)، " المحاسبة الدولية – الإطار النظري والتطبيق العملي"، الطبعة الثانية، مركز الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- العيسي، ياسين أحمد، (1991)، "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، عمان، الأردن.
- الليثي، فؤاد محمد، (2005)، " الاتجاهات المعاصرة للمحاسبة الإدارية"، دار الفكر العربي، القاهرة.
- المحمود، صالح عبد الرحمن(2004 / 1425)، "انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد الثاني.
- الميهي، عادل عبد الفتاح مصطفى، (1993)، التقارير المالية الفترية ودورها في خدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة – جامعة طنطا.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة، معيار رقم (10) "معيار التقارير المالية الأولية"، يونيو 1999.

http://www.socpa.org.sa/AS/as 10/Index.htm

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانويين، لجنة معايير المراجعة، معيار رقم (12)"معيار فحص التقارير المالية الأولية"، يونيو، 1999، http://www.socpa.org.sa/AU/Au 12/au 1203.htm
- بامشموس، عبد الله أحمد عمر، (2003)، "معايير التدقيق الدولية وإمكانية تطبيقها في الجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.
- بشير، سعد زغلول وخواجة، خالد، (2003)، " دليلك إلى البرنامج الإحصائي (SPSS)"، الإصدار العاشر (Version 10)، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، العراق.
- جربوع، يوسف محمود، (2001)، " نظرية المحاسبة " الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع – عمان، الأردن.
- حماد، طارق عبد العال، (2004)، " موسوعة معايير المحاسبة – شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية "، الجزء الأول، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- حمد، نجيب زكى حمد، (1993)، دلالة القوائم المؤقتة في التنبؤ بألارباح السنوية للمنشأة"، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، السنة الثالثة والعشرون، العدد الثاني، ديسمبر.
- حمد الله، أحمد السيد،(1993)،"مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين:منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي وتنشيط سوق المال المصري"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، السنة السادس عشرة، المجلد 15، العدد الثاني.
- حنان، رضوان حلوة، (2005)، "مدخل النظرية المحاسبية – الإطار الفكري والتطبيقات العملية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- خليل، عطاء الله ورّاد، (2005)، " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية"، المؤتمر العلمي الرابع – الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة- ، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية.
- راضي، محمد سامي، (2004)، " المحاسبة المتوسطة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- سلامة، إيمان محمد السعيد، (1997)، "مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية البينية – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة.
- عبد البديع، أشرف محمد، (2001)، "دور الإفصاح الفتري عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة العلمية، كلية التجارة –جامعة أسيوط، السنة التاسع عشرة، العدد (30)، يونيو.
- عبد الحميد، علي عبد العليم(1991)"التقارير الدورية المختصرة – دراسة تحليلية انتقاديه في ظل المدخل الإيجابي للتنظير المحاسبي"مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج– جامعة أسيوط، المجلد الخامس، العدد الأول.
- عبد المجيد، ماهر مصطفى أحمد، (1995)، "معايير الإفصاح في مصر ومدى وفائها لمتطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني.
- علي محمد يوسف، (1988)، "تطور مفهوم الأهمية النسبية في المحاسبة والمراجعة"، التجارة والتمويل، المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة طنطا، السنة الثالثة، العدد الثاني.
- غلاب، حسن أحمد وباكحيل، محمد سعيد، (1985)، "دراسات في المحاسبة المالية"، الجزء الأول، المعهد القومي للإدارة العامة، صنعاء، اليمن.

- فارس، زين العابدين، (1986)، "مشاكل وأسس قياس الربح المحاسبي عند إعداد القوائم المالية المؤقتة"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية العلمية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، القاهرة، العدد 405.
- فراج، عثمان محمد ياسين، (1995)، "التقارير المالية الفترية كأداة لتحقيق الإفصاح المحاسبي في وحدة قطاع الإعمال الصناعية"، المجلة العليمة للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.
- قادوس، حمدي محمود عبد الغني، (1995)، "تقييم التقارير المالية الموجزة كمدخل لتطوير إعداد التقارير المحاسبية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، السنة التاسعة، العدد الأول.
- لطفي، أمين السيد أحمد، (1996)، "إعداد تقارير المراجعة والفحص للقوائم المالية أو لأغراض خاصة"، دار النهضة العربية، مكتبة الأكاديمي، القاهرة، مصر.
- أحمد، توفيق محمد، (1992)، "دور مراقب الحسابات في فحص القوائم المالية البينية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، الجزء الثاني.
- محمد، دعاء عبد الرحيم، (1999)، "تقييم دور التقارير المالية الموجزة في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين – دراسة نظرية اختباريه"، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم المحاسبة – جامعة حلوان، مصر.
- معيار المحاسبة المصري رقم (30)، "القوائم المالية الدورية" 6200. http://www.cma.gov.eg/cma/content/arabic/accountin-criteria/no-30.htm
- هندريكسن، الدون س، (1990)، "النظرية المحاسبية"، الطبعة الرابعة، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، مطبعة التوني، الإسكندرية، مصر

openkandil.com

## المصادر الأجنبية:


- Accounting principles Board (APB), (1973), "Interim Financial Reporting", Opinion No. 28.

- Andrew A.H.& Leroy F. I & Ralph E. S., (1994), "Advanced Accenting", 6th Ed, New York John Wiley & Sons, Inc.

- Australian Accounting Standards Board. AASB 134" Interim Financial Reporting ", 13 December 2006. << http://www.aasb.com.au/ public/docs/AASB 134_13-06.pdf. >>

- Both, WJJ., (2000)," Auditor reviews of interim financial information in south Africa: Discourse of the history of developments and their implications" Southern African Journal of Accountability and Auditing Research, Vole 3: No.1-10.

- Butler M., Arthur K. & Weiss I. ,(2002), "The Effect of reporting frequency on the timeliness of earnings: The cases of voluntary and mandatory interim reports", University of Rochester, London Business School and Columbia University.

- Day, Kidult F., (1986), "The use of annual reports by U.K. in vestment analysts", Accounting and Business Research.

- Financial Accounting Standards Board (FASB), (1974), " Reporting accounting changes in interim financial statements", SFAS, Statement No.3.

- FASB, (2005), " Accounting changes and error corrections", SFAS, Statement No.154.


obeikandi.com

−Frank K. R.& David L. & Marilyn M., (1972), "The predictive ability of alternative parts of interim financial statements", Journal of Accounting Research, Vol. 10.

−International Accounting Standards Board (IASB),(2007),IAS 34,"Interim Financial Reporting",viewed-July-2007, http://www.iasb.org/uploaded_files /documents/8_1045_IFRS_ias34.pdf>.<

− '(IASB), Interpretation D.10,2006, "Interim Financial Reporting and Impairment" viewed July 2007, <<http://www.iasplus.com/ifric/ias34interaction3639.htm>>

−Ismail, Ku Nor Izah Ku & Chandler Roy, (2005), "Disclosure in the quarterly reports of Malaysian companies", IIUM Journal of Economics Management 13, No.2.

−Kwaku K., (1995), " the information content of interim financial reports: UK evidence", Journal of Business Finance & Accounting (March).

−Mangena, Musa. ,(2004),"The Perceived Importance of Disclosure Items in UK Interim Financial Reports: Evidence from the Investment Analysts ", Bradford University School of Management, Working Paper, No. 04/22.

−Mensah,Yaw M.&Werner,Robert,(2006)"The capital market implications of the frequency of interim financial reporting: An international analysis"Working paper series WCRFS:06-23.

−Mosick A.N & Larsen E.,(1983),"Modern advanced accounting", 3th Ed, New York, Mc Grow – Hill, Inc.

Openkanal.com

−Oberholster JGI & Nieuwoudt MJ, (2001)" Problems in respect of adherence to disclosure requirements regarding interim financial reporting in south Africa – An overview and recommendations to solve these problems" Meditari Accountancy Research Vol.9.

−Rashed, Abdel-Khalik & Jose E., (1978). "Expectations data and the predictive value of interim reports" Journal of Accounting Research Vol. 16, No.1.

−Richard W,Leftwich& RossL,Watts& JeroldL,Zimmerma (1981)"Voluntary corporate disclosure:The case of interim reporting"Journal of Accounting Research,Vol.19, (Supplement).

−Schadewitz, Kahra. & Blevins,(1999),"On the Effects of Various Degrees of Voluntary Disclosure on share Returns"American Business Review. http:/www.westga.edu/~bquest/1999/disclose.html.

−Sekhar B.M.,(2004), "Interim Financial Reporting: A survey of Indian Practice". Chartered Accountant – New Delhi, VOL 53. Part4.

−Shaw, Kenneth W. & Bauman M. (2005), " Disclosure of Managers Forecasts in Interim Financial Statements: A Study of Effective Tax Rate Changes", Journal of the American Taxation Association.

−Stephen, Owusu-Ansah, (2000), "Timeliness of Corporate Financial Reporting in Emerging Capital Markets: Empirical Evidence from the Zimbabwe Stock Exchange", Accounting and Business Research. Vol.30, No.3.

−Taylor, Robert G. (1965), "A look at published interim reports", Accounting Review, Vol. 40, No. 1.

Openkanal.com

- The Business Accounting Deliberation Council (BADC), (1998) " Setting accounting standards for interim consolidated and parent-Only Financial Statements", <<http://www2g.biglobe.ne.jp/ykawamur/n980329a.htm >>
- Wilde. Marisa, (2005),"Financial reporting frequency and its impact on the stock market – the case ofSwitzerland".<<http://www.allbusiness.com/sector-54/professional-services-accounting/1183354-1.html>>.

obeikandl.com